كليـــة الحقوق
قسـم القانون التجاري والبحري

مسئولية مدير الشركة

إعداد

أحمد سعد عبد الخالق

لجنة الإشراف والحكم على الرسالة:

أ. د/ حمدي عبد الرحمن أحمد (**مشرفاً ورئيساً**)

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

عميد كلية الحقوق جامعة المنوفية الأسبق.

أ.د / رضا محمد عبيد (**عضواً**)

أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق جامعة بني سويف سابقًا.

أ.د / محمد السعيد رشدي (**عضواً**)

أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق جامعة بنها سابقاً.

أ.د / حسام رضا السيد (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد ورئيس القسم – كلية الحقوق – جامعـــة عين شمس.

١٤٤٠ هـ ـ ٢٠١٨ م

كليـــة الحقوق
قسـم القانون التجاري والبحري

صفحة العنوان

اسم الطالب: أحمد سعد عبد الخالق

اسم الرسالة: مسئولية مدير الشركة.

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم التابع له: القانون التجاري والبحري

اسم الكلية: الحقوق

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٨

كليـــة الحقوق

قسـم القانون التجاري والبحري

مسئولية مدير الشركة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

أحمد سعد عبد الخالق

لجنة الإشراف والحكم على الرسالة:

أ. د/ حمدي عبد الرحمن أحمد (**مشرفاً ورئيساً**)

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

عميد كلية الحقوق جامعة المنوفية الأسبق.

أ.د / رضا محمد عبيد (**عضواً**)

أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق جامعة بني سويف سابقًا.

أ.د / محمد السعيد رشدي (**عضواً**)

أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق جامعة بنها سابقاً.

أ.د / حسام رضا السيد (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد ورئيس القسم – كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

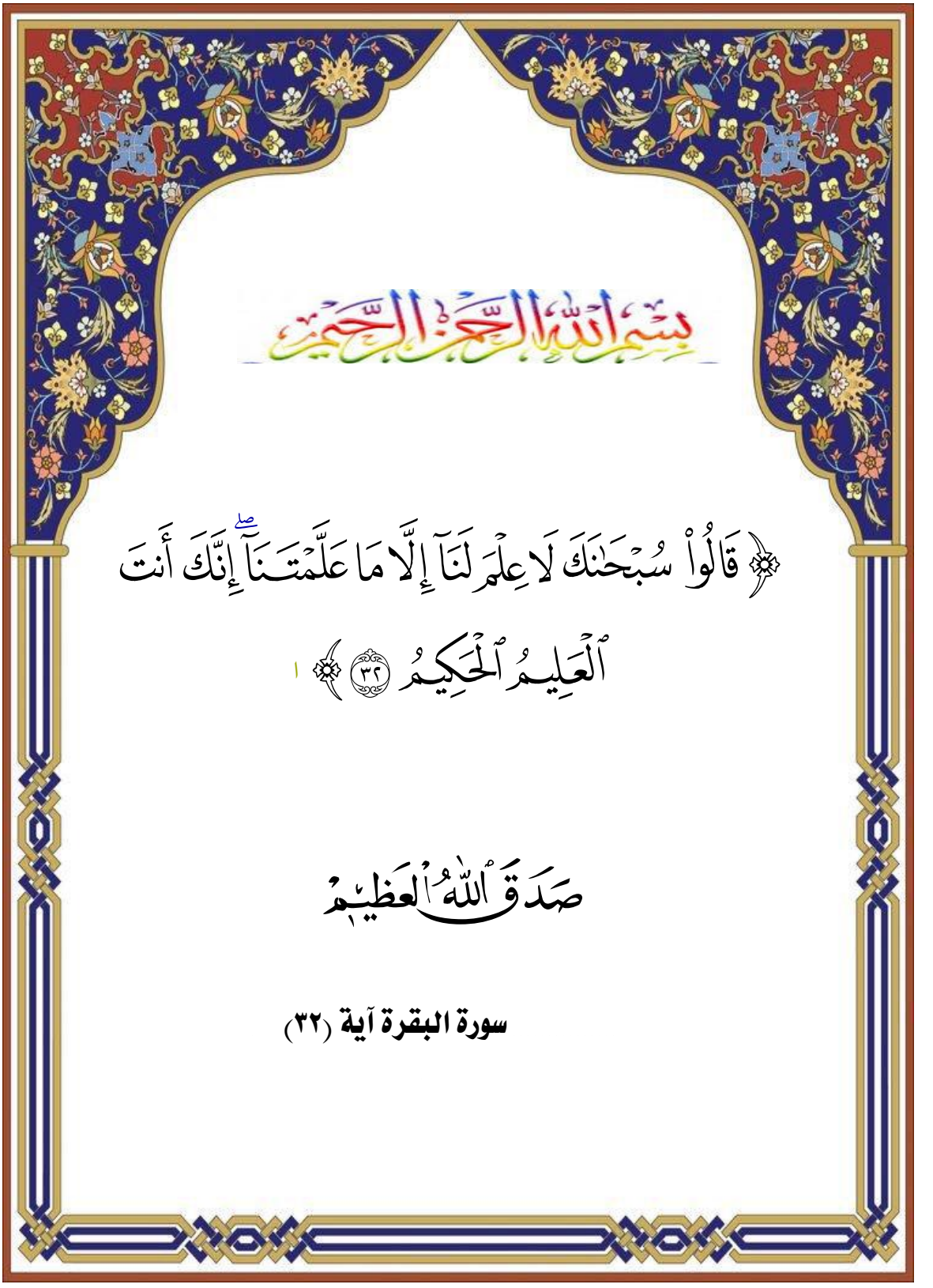

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ٣٢ ﴾ ١

صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلۡعَظِيمُ

سورة البقرة آية (٣٢)

إهـــداءُ

إلى والدتي ... معنى الحب والحنان والتفانى .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود .. إلى من كان دُعائها سر نجاحى .. إلى أغلى الحبايب

إلى والدي .... يا من أحمل اسمك بكل فخر ... يا من كان دومًا سندًا لى..

إلى زوجتى ... النور الذي يضئ حياتي ..الإنسانة التي تقابلني مع كل إطلالة جديدة بحب وحنان وبسمة جميلة وإشراقة وجه صبوح .. إلى من علقت عليها آمالي في اجتياز هذا الدرب الطويل .. إلى رفيقة دربي

إلى أولادي ... زينة الحياة الدنيا أولادي الأعزاء بارك الله فيهم وحفظهم من كل سوء ورزقهم الرضا والعلم والصحة والعافية والستر.

الباحث

يقول المولى عز وجل في محكم آياته: **{ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ }**، فالشكر الأول والآخر إلى المنعم الباري عز وجل، الله سبحانه وتعالى، الذي أحاطني برعايته الإلهية العظيمة، ويسر لي كل عسير، وألهمني الصبر والقوة في شق طريقي نحو البحث العلمي.

ومصدقا للحديث الشريف الذي رواه أبو هريرة فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(من لم يشكر الناس، لم يشكر الله)**، أتقدم بخالص الشكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير لمن غمرني بالفضل واختصني بالنصح وتفضل عليّ بقبول الإشراف على الرسالة، وأرشدني إلى كيفية إعداد هذا البحث ولم يدخر جهدًا في النصح **أستاذي ومعلمي الاستاذ الدكتور / حمدي عبد الرحمن أحمد أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة عين شمس وعميد كلية الحقوق جامعة المنوفية سابقاً**،الذي تعهدني برعايته، وشملني بعنايته طوال فترة إعداد البحث، وقد تعلمت منه عطاء الأستاذ، وتواضع العالم، اعترافا بفضله، وإقرارًا بفضائله، أسأل الله أن يجزيه عنى خير الجزاء، وأن يجعل ثواب ما أفاض علىَّ من علم في ميزان حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

كما أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى مشرفي السابق على الرسالة **الاستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد وكيل و رئيس قسم القانون التجاري والبحري بكيله الحقوق جامعة عين شمس علية رحمة الله** ، حيث لم يبخل علي ولا على هذه الرسالة بالنصح والإرشاد والتوجيه ولم يكن لهذه الرسالة ان تظهر الى الوجود لولا جهوده المتواصلة، والذي مهما كتبت فلن استطيع ان أوفيه حقه من أن أشكره وأقدره بإخلاص عميق على هذا الجهد

الكبير الذي بذله من علم وتوجيه فله مني جزيل الشكر وجزاه الله عني خير الجزاء داعياً له بالرحمة والمغفرة.

هنالك فضل لابد أن ينسب لأهله وهنالك كلمات بريئة من الرياء مضمونها شكر وتقدير وعرفان بالجميل أتقدم بها إلى مشرفي على الرسالة أستاذي الفاضل الذي أكمل مشوار أباه **الأستاذ الدكتور/ حسام رضا السيد استاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري المساعد بالكلية مشرفاً وعضواً**، فهو رمزاً للعطاء والتواضع ومثلا يحتذي به في التعاون مع من تتلمذوا على يديه واعترافاً بذلك، ما لمسته من حسن خلقه وتواضعه ومناقشته ونصحي وإرشادي وتوجيهي بموضوعية منهجية وفكر عميق، فله مني جزيل الشكر وجزاه الله عني خير الجزاء داعياً له بوافر الصحة والعافية وان يحفظه الله دوماً ليكون ذخراً للعلم وطلابه.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان الى صاحب السعادة **الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد أستاذ القانون التجاري والبحري بحقوق بني سويف رئيساً**، والذي يشار له بالبنان بقبوله الاشتراك في لجنة المناقشة والتحكيم والذي تعلمت منه الكثير من الملاحظات والتوجيهات والإرشاد عندما حضرت له العديد من المناقشات فكان مثلاً في العطاء فله مني كل الشكر والتقدير والعرفان وجزاه الله عني كل خير وأدعو له الله بوافر الصحة والعافية .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور الجليل أ.د/ محمد السعيد رشدي أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية الحقوق جامعة بنها، ،** والذي أمد لنا يد العون والتوجيه، وذلك من خلال مؤلفاته التي كان لها عظيم الأثر في النفس والبحث، وأيضاً لتفضله قبول مناقشة هذا العمل على الرغم من مشاغله الجسام.

والله أسأل أن يجزيهم عني خير الجزاء لما قدموه لي من عون.

الباحث

المقدمة

تعد الشركات التجارية من أهم ركائز الاقتصاد في الدولة المعاصرة، فظهور هذا الهيكل القانوني الذي تمارس الأعمال التجارية في إطاره، دفع الكثير من الأشخاص إلى المساهمة في المشاريع التجارية في شكل شركات واستثمار أموالهم فيها من خلال تخصيص جزء منها للمشروع.

وحتى تزدهر الشركة وتحقق أرباحا لابد أن يكون على رأسها جهاز إداري محكم يمثل أهمية جمة في الشركة، حيث يقوم بتسيير أمورها والسهر على تحقيق مصالحها.

والجمعية العامة بوصفها تضم كل الشركاء تعتبر أعلى هيئة في إدارة الشركة، ويرأسها المدير، حيث تراقب وتشرف على أعمال هذا الأخير، ولها صلاحية تقرير كل ما يعود بالمصلحة على الشركة، فتنظر في تقارير المدير عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المنقضية وتقرير الميزانية السنوية، واتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بحياة الشركة.

قد يرتكب المدير أخطاء أثناء أدائه لمهام الإدارة وذلك بمخالفته أحكام القانون التجاري أو القانون الأساسي للشركة، أو لارتكابه خطأ في الإدارة ، وقد ينتج عن خطئه وقوع الشركة في خسارة أو حتى إفلاسها في بعض الحالات ومع ذلك يكون للمدير التخلص من المسئولية أو تخفيفها متى أثبت أنه قام بالمعارضة في حالة صدور الخطأ عن مدير آخر أو أثبت بذله للعناية اللازمة في قيامه بمهام الإدارة ، أو أثبت تدخل خطأ الشركاء في حدوث الضرر.

ويحدد عقد الشركة – في غالب الأحيان – سلطات المدير، وقد يتم الاتفاق على ذلك في عقد لاحق لعقد الشركة. ويبين هذا العقد الأعمال والتصرفات التي يجوز للمدير أن يقوم بها دون الرجوع إلى الشركاء، وتلك التي يجب عليه أن يحصل على إذن الشركاء قبل القيام بها. وكذلك الأعمال التي يحظر عليه القيام بها. ويتعين على المدير أن يلتزم حدود السلطات الممنوحة له بمقتضى عقد الشركة. وإذا سكت عقد الشركة عن تحديد سلطات المدير، يجوز له القيام بكافة الأعمال التي تحقق غرض الشركة ويستوى أن تكون من أعمال الإدارة أم من أعمال التصرف.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى أنه يتناول المسئولية التي يتحملها مدير الشركة، نظرا لأنه المحرك الأساسي لأعمال الشركة اليومية، يمنحه الشركاء صلاحيات متعددة لإدارة الشركة، واتخاذ مايراه مناسبا، لتحقيق أهداف الشركة وتحقيق الربح.

منهج البحث:

يعتمد الباحث على المنهج الوصفي الاستقرائي من خلال استقراء نصوص القوانين ذات الصلة بموضوع البحث، كذلك المنهج التحليلي الذي يتم الاعتماد عليه في تحليل النصوص القانونية في التشريع المعني بموضوع البحث.

خطة البحث:

تم تقسيم هذا البحث الي بابين نتناول في **الباب الاول** منهما المسئولية في الشركات المجمعة ومن تقع علية المسئولية في ادارة

الشركة الام علي اعتبار انها ما هي الا شركة مساهمة ثم انواع هذه المسئولية سواء ان كانت جنائية او مدنية وقد تقوم الشركة الام بإنشاء بعض الشركات الوليدة فمن هو المسئول عن ادارة هذه الاخيرة وفي حال تعسرها فما هي مسئولية الام عن دفع ديون الشركات الوليدة التابعة لها مع بيان لاسس هذه المسئولية.

ثم بعد ذلك نتناول الشركات القابضة والتابعة الصادرة بقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ومدي مسئوليتها ومظاهر سيطرة الشركة القابضة علي شركاتها التابعة باستخدام السيطرة الادارية والمالية وهل بذلك تعد الشركة القابضة مسئولة عن ديون التابعة علي اعتبار رابطة التابعية الاقتصادية المنشئة بينهما.

أما بالنسبة **للباب الثاني** من هذا البحث فسوف نتناول المسئولية عن ادارة الشركة المنفردة بداية من التقنيين التجاري الملغي ١٨٨٣ المنظم لشركات الاشخاص وبيان مسئولية المدير في هذه الشركات وهما التضامن والتوصية البسيطة ثم اخيرا شركة المحاصة ، فما هي نطاق مسئولية المدير من سلطات وواجبات وما هي انواع هذه المسئولية بين مدنية وجنائية وهل من الممكن ان تتقادم المسئولية بمدي خمسة سنوات .

ثم بعد ذلك نتناول المسئولية الملقاة علي القائم بإدارة الشركة بالنسبة لشركات الأموال التي ينظمها القانون رقم ١٥٩ لسنة١٩٨١ بتعديلاته وسوف نحاول ان نستقرئ كل الحالات التي يكون فيها القائم بالإدارة مسئولا وما هي حدود هذه المسئولية من فترة التأسيس حتي انقضاء الشركة او حلها أو اندماجها ، وهل العضو المنتدب يكون هو